

لبنان: التوافقية أم التحوّل الديموقراطي؟

بول ديكسون
أستاذ في العلوم السياسية، وباحث فخري في كلّية بيركبيك في جامعة لندن

اندلعت الانتفاضتان في لبنان والعراق ضدّ الفساد و«الاستبداد المذهبي أو ديكتاتورية المذاهب»، وخرج المتظاهرون إلى الشوارع احتجاجاً على النخب السياسية التي سيطرت على الحكم في الدولتين لزيادة ثرواتها على حساب الشعب.

تعكس النقاشات الأكاديمية حول الصراع حدّة المعارك في الشوارع. ويبرّر التوافقيون(Consociationalists) «الاستبداد المذهبي» بوصفه ضرورة لتجنّب الحروب «المذهبية» بين «القبائل» المختلفة، ويقرّون بأن السلام الناجم عنها سلبي وغير عادل، لكنّهم لا يجدون بديلاً عنه. في المقابل، يقدّم التحوّليون (Transformationalists) ، أو ما يُطلق عليهم أحياناً صفة «المجتمع المدني»، الحجج التي تقضي بتعبئة الشعب والمجتمع المدني، باعتبارها ضرورة لإلغاء «الاستبداد المذهبي»، وخلق مجتمع أكثر عدالة عبر إقامة دولة أكثر ديموقراطية. فهل يقدّم التوافقيون أو التحوّليون التحاليل والوصفات الأفضل لكلّ من العراق ولبنان؟

يشير المنظّر التوافقي أريند ليبهارت في كتابه الديموقراطية في المجتمعات المُتعدّدة في العام 1977، إلى أن التجربة الهولندية، بين عامي 1917 و1967، تقدّم نموذجاً عالمياً لإدارة الصراعات. ويبني التوافقيون نظريتهم على وجهة نظر بدائية أو بيولوجية، تعزّز من أهمّية الهوية العرقية وحتمية «الصراع القبلي». ويرى هؤلاء أن «قبلية» الناس تتطّلب عزلهم وتشييد «فاصل عنصري طوعي»، باعتبار أن «الحواجز الجيّدة تجعل منهم جيراناً جيّدين»، فيما يتعاون زعماء القبائل على تشارك السلطة وخلق «كارتل النخبة» لفرض نظام سياسي مستقرّ.

لا شكّ أن «الاستبداد المذهبي» لا يبني دولة ديموقراطية، إلّا أنه البديل عن «العنف القبلي» وانعدام الديموقراطية. بداية، حاجج التوافقيون بأن اقتراحاتهم لحلّ النزاعات ضرورية لتجنّب العنف، آملين بأن تتحلّل المذهبية والفصل الناجم عنها بشكل طبيعي. ووصل هؤلاء إلى قناعة بأن «الاستبداد المذهبي» لم يكن ضرورة يائسة وإنّما حلاً نهائياً مرغوب به، فلم يكن هناك من سبب لإنهاء الفصل وتعزيز التكامل المجتمعي. لذلك تعدّ المحاولات الثورية في العراق ولبنان وغيرها من البلدان، لإسقاط «الاستبداد المذهبي»، أمراً خطيراً كونه يقوّض الهيكليات التي حافظت على السلام.

السردية التوافقية في لبنان

تدّعي السردية التوافقية في لبنان نجاحها، لتنأى بهذه النظرية عن الفشل. وهي تصف الميثاق الوطني لعام 1943 بأنه «اتفاق النبلاء» الذي قسّم السلطة وفقاً للأساس المذهبي، ونجح في الحفاظ على السلام بين عامي 1943 و1975. ينصّ الاتفاق غير الرسمي بين النخب السياسية اللبنانية على أن يكون رئيس الدولة مسيحياً مارونياً، ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً، على أن يوزّع الزعماء «المذهبيون» الموارد على أتباعهم للإبقاء على سيطرتهم.

ووفقاً للسردية نفسها، أدّى التصلّب في توافقية «الاستبداد المذهبي» إلى اندلاع الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، والتي ذهب ضحيتها نحو 150,000 قتيل، قبل أن يعيد اتفاق الطائف، في العام 1989، إحياء أسس التوافقية التي أنهت «الحرب الأهلية». وبالنسبة لهؤلاء، يتمتّع «الاستبداد المذهبي»، منذ ذلك الحين، بالحدّ الأدنى من المقوّمات لضمان السلام.

السردية التحوليّة في لبنان

في المقابل، يرى منظّرو التحوّل أن التوافقية تقدّم خياراً خاطئاً يحلّ بين «الاستبداد المذهبي» والكارثة، وأن المفاهيم البدائية والعرقية حول الهوية فقدت صدقيتها .للناس هويات متعدّدة ومتقاطعة، لا تستند فقط على الطائفة، بل أيضاً على الطبقة والسياسة والعرق والجنس والميول الجنسية والعائلة والمنطقة والدين والأمّة، وهي تتقاطع مع «الهوية المذهبية». وربّما تؤدّي تعبئة هذه الهويات إلى توفير أساس بديل لتخفيف حدّة العداء وتجييش الأحزاب السياسية والحركات اللاطائفية.

يتّخذ التحوّليون وجهة نظر واقعية من الصراع، فيركّزون على الدور الفاسد والخبيث لروّاد النظام السياسي المذهبي في خلق صراعات طائفية تخدم مصالحهم الخاصّة. بالنسبة إلى هؤلاء، أوصل «الميثاق الوطني» إلى مأساة «الحرب الأهلية اللبنانية» عبر تقوية «الاستبداد المذهبي»، الذي اتّسم بانعدام المساواة والعدالة، وتقسيم السلطة والموارد بين النخب الثرية، بحيث لم يؤدِ كلّ ذلك إلى أي تغيّر ديناميكي في النظام المذهبي، ولم يوصل إلى مجتمع لا طائفي وأكثر عدلاً مساواة.

أنهى اتفاق الطائف الحرب، إلّا أن «النظام التوافقي» لم يكن في الحقيقة إلّا تجسيداً للهيمنة السورية وإعادة بناء الاستبداد المذهبي. في العام 2005، انسحب السوريون ولكن «ديكتاتورية المذاهب» استمرّت، وبشكل جزئي، بدعم من القوى الخارجية.

حالياً، يدعم التحوّليون الثورة اللبنانية كونها حرّكت الناس و«المجتمع المدني» لإنهاء «الاستبداد المذهبي». وقد تمّ تطوير العديد من الاستراتيجيات لتحقيق هذا «التحوّل»:

- أوّلاً، يفترض النهج الأوّلي الضغط على النخب المذهبية الحالية لتصبح أكثر تمثيلاً للشعب.
- ثانياً، تسعى المقاربة السياسية إلى خلق حزب سياسي يكون محرّكاً وأداة للمجتمع المدني ويتحدّى المؤسّسة المذهبية في الانتخابات.
- ثالثاً، يسعى بعض دعاة «التحوّل» إلى إحداث تغيير جذري، عبر الانتقال من ديموقراطية تمثيلية إلى ديموقراطية مباشرة، وتقريب السلطة من الشعب.
- رابعاً، لا يمكن دمج «ثورة من دون قيادة» مع نظام طائفي سلطوي. وهو ما يخلق ضغطاً مستمرّاً لتفكيك النظام. قد يكون هناك أمل في بروز بديل عضوي جديد، يؤمّن نظام حكم مرضٍ.

الخلاصة

يعدُّ كلّ من النهجين التوافقي والتحوّلي عموميين وعصيّين عن تقديم تحليل وتوصيف دقيق لهما انطلاقاً من مجموعة حالات للصراع في العالم. فالتبريرات التوافقية ووصفها بـ«الاستبداد المذهبي» ستُرفض بشكل عام، في حال كانت نظريتها مشروحة بشكل مُحدّد، ولم يتمّ إخفاؤها بمصطلحات تقنية غامضة ومتناقضة مع العلوم السياسية. أمّا المثالية التحوّلية فهي ملهمة وقادرة على التخفيف من النزعة الهوياتية للمجموعات ذات الجذور العميقة، إلّا أن تفسيرها المُبسّط للسياسة واللاسياسة، قد يؤدّي أحياناً إلى رفض الديموقراطية. فيما النهج البديل يرفض النظريات المُبسّطة التي تشجّع على تبنّي «الحلول» المعلّبة العالمية والفجّة للنزاعات المُعقّدة.

يفترض بالاستراتيجيات والتكتيكات التي تسعى لإحداث تغيير سياسي أن تجري تقييماً لتوزيع السلطة في سياق مُحدّد، وهو ما يتطلّب تحليلاً وحكماً واقعيين حول كيفية إحراز تقدّم نحو المثاليات.